لقد تم ، خلال السنوات العشر الأولى من هذه المرحلة ، أي فترة حكم المعراخ ، بناء قرابة مئة مستوطنة ونواة استيطانية في الضفة الغربية . وقد بنيت هذه المستوطنات وفق الخط المعروف باسم خط آلون . وقد تحدث آلون نفسه عن هذا الخط أكثر من مرة . وجاء في كتابه الذي أشرنا اليه : « ... ما أفضله وأختاره هو أن نسند ترتيب دفاعنا الى نهر الأردن والبحر الميت وكذلك الى قمم جبال السامرة الجرداء وصحراء الخليل ... وهذا الوضع لا يتطلب سوى تعديلات بسيطة في خط الهدنة القديم ، المسمى بالخط الأخضر ، وهو يتيح ايجاد حل عربي لسكان الضفة الغربية ، ويترك ممرا واسعا ومشرفا تحت تصرفهم بين الرملة واريحا وجسر اللنبي »(٢٣) .

٣ ــ « **كيان فلسطيني » ملحق بالأردن** : لن نتحدث مطولا عن مشروعات التسوية السياسية التي عرضتها اسرائيل على الأردن ، والتي تناولتها المجلة بدراسات مسهبة في مقالات سابقة . ولكننا نقول ، بايجاز ، ان جميع مشروعات التسوية وبرامج الأحزاب السياسية ومواقفها من التسوية كانت تصب في قناة واحدة هي : « لا للدولة الفلسطينية » . والمشروعات التي عرضها المعراخ في فترة حكمه ، كانت تركز كلها على الحاق هذا الكيان الفلسطيني بالدولة الأردنية ، وذلك في اطار التسوية الشاملة مع الأردن ، وضمن الشروط الأمنية المعروفة . وقد لخص اسحاق رابين هذه الاستراتيجية السياسية على الشكل التالي : « نحن نسعى الى معاهدة سلام مع الأردن تستند الى قيام دولتين مستقلتين : اسرائيل وعاصمتها القدس ، ودولة عربية شرقي اسرائيل . وفي الدولة الأردنية ــ الفلسطينية المجاورة تستطيع الهوية الذاتية للعرب ، الفلسطينيين والاردنيين ، أن تعبر عن نفسها من خلال سلام وحسن جوار مع اسرائيل . وترفض اسرائيل اقامة دولة عربية مستقلة أخرى غربي الأردن »(٢٤) .

وجاء في وثيقة المكتب السياسي لحزب مبام ــ شريك حزب العمل في تجمع المعراخ ــ ما يلي : « على اسرائيل أن تقف موقفا ايجابيا من التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق اقامة دولتين مستقلتين : اسرائيل من ناحية ، ودولة عربية من ناحية أخرى . وفي نطاق هذه الدولة العربية المستقلة يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . والى جانب ذلك ، على اسرائيل أن تقف موقف التفهم والاحترام من كل قرار يتخذه الفلسطينيون والأردنيون بالنسبة لمصيرهم خارج حدود اسرائيل ، مع تحفظ واحد هو أن يقوم ذلك على أساس حسن الجوار مع دولة اسرائيل »(٢٥) .

الى جانب هذا الاتجاه ، برز اتجاه آخر يرمي الى حل القضية الفلسطينية ضمن اطار « دولة فلسطينية » في شرقي الأردن ؛ أي أن يصبح شرقي الأردن هو « الدولة الفلسطينية » المقترحة ، اذا كان لا بد من قيام دولة كهذه ، وقد عبر الكاتب السياسي الاسرائيلي المعروف حغاي أشد عن هذا الاتجاه بجلاء عندما قال : « ان إقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن[في الضفة الغربية] في العقد القادم ، مع استمرار الارتباط الغربي بالنفط العربي ، سيحول دولة اسرائيل الى محمية صغيرة غير مرغوب فيها من قبل حماتها الغربيين على غرار « لبنان ثان » ، تشكل عبئا ومصدر ازعاج محكوما عليه بالفناء إن آجلا أو عاجلا .

« ان بالامكان اقامة الدولة الفلسطينية التي تملك حل مشكلة الشعب الفلسطيني والتحول